مراحل إعداد قانون المالية : الدورة و الأطراف المعنية

المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

يخضع إعداد الميزانية إلى جملة من المراحل تؤدي إلى المصادقة على قانون المالية. يحدد هذه المراحل القانون الاساسي للمالية الذي ينظم إعداد الميزانية و المصادقة عليها و تنفيذها و مراقبتها و تجدد هذه الدورة سنويا

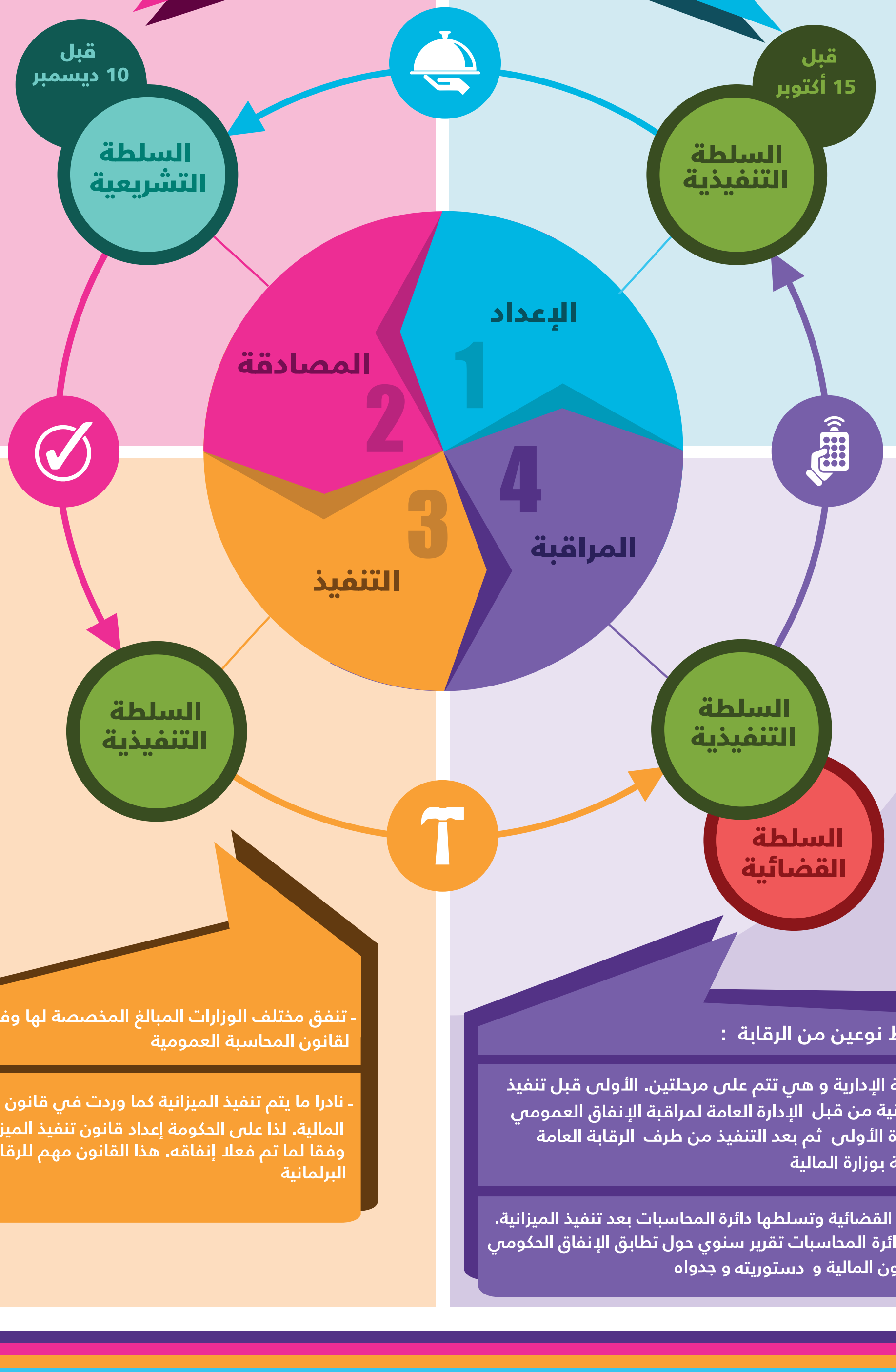

- يحدد رئيس الحكومة أولويات الحكومة و يعد وثيقة تأطير ترسل إلى كافة الوزارات
- تعد كل وزارة توقعاتها للمصاريف و الإنفاق
- يستلم وزير المالية توقعات الإنفاق و المصاريف من كل وزارة و يضيف إليها توقعات الموارد التي كانت قد أعدتها الإدارة العامة للموارد و التوازنات
- يناقش ممثلو وزارة المالية مع ممثلي بقية الوزارات التوقعات المالية
- يعرض مشروع المالية على مجلس الوزراء الذي يصادق عليه

- تنظر لجنة المالية و التخطيط و التنمية بمجلس النواب في مشروع قانون المالية
- تستمع اللجنة، في إطار نقاش عام، إلى وزير المالية و مختلف الأطراف المعنية بالأحكام المالية و الجبائية (منظمات حرفية أو عمالية أو غيرها) ثم تقوم بتعديل المشروع و التصويت عليه فصلا فصلا
- يعرض مشروع القانون على بقية النواب في جلسة عامة بمجلس نواب الشعب فيبدون آراءهم في مختلف الأحكام القانونية و الأبواب المالية. يمكن للنواب إقتراح إدخال تعديلات و طلب تنظيم جلسات إستماع إضافية.

- تنفق مختلف الوزارات المبالغ المخصصة لها وفقا لقانون المحاسبة العمومية
- نادرا ما يتم تنفيذ الميزانية كما وردت في قانون المالية. لذا على الحكومة إعداد قانون تنفيذ الميزانية وفقا لما تم فعلا إنفاقه. هذا القانون مهم للرقابة البرلمانية

يسلط نوعين من الرقابة :

- الرقابة الإدارية و هي تتم على مرحلتين. الأولى قبل تنفيذ الميزانية من قبل الإدارة العامة لمراقبة الإنفاق العمومي بالوزارة الأولى ثم بعد التنفيذ من طرف الرقابة العامة للمالية بوزارة المالية
- الرقابة القضائية وتسلطها دائرة المحاسبات بعد تنفيذ الميزانية. وتعد دائرة المحاسبات تقرير سنوي حول تطابق الإنفاق الحكومي مع قانون المالية و دستوريته و جدواه